

حرية التعبير والاعلام

خلال الأزمة السياسية، الاقتصادية والصحية

وكارثة انفجار بيروت

1 تموز - 30 ايلول

مهارات
Maharat

صورة: نبيل إسماعيل

التقرير الرابع

حرية التعبير والاعلام

خلال الأزمة السياسية، الاقتصادية والصحية وكارثة انفجار بيروت

1 تموز - 30 ايلول

التقرير الرابع

المشهد العام

بالرغم من التحذيرات بضرورة الاسراع في الاصلاحات المطلوبة والضرورية لعودة ثقة المجتمع الدولي التدريجية في المؤسسات ومد يد المساعدة، لم تحرز الحكومة اللبنانية اي تقدم في الخطة الاصلاحية التي التزمت بها مع ظهور خلاف داخلي حول الارقام ومقاربة الحلول المالية والاقتصادية اللازمة.

وشهدت بداية شهر تموز رفع قيود التعبئة العامة واعادة فتح المطار أمام الوافدين وما ترافق مع ذلك من اجراءات وحذر وخوف من تسبب القادمين بموجة جديدة من انتشار فيروس كورونا. كما شهد لبنان مع بداية الشهر ارتفاع قياسي بسعر صرف الدولار بلغت حدود 9000 ليرة لبنانية، ترافق ذلك مع ارتفاع جنوني في اسعار السلع ورفع سعر ربطة الخبز وشح في إمدادات الطاقة المستخدمة لتوليد الكهرباء ما زاد من ساعات التقنين وصولاً الى العتمة الشاملة والناجمة عن عدم توفر السيولة بالعملة الأجنبية وقضية "الفيول المغشوش" في شحنات وقود قادمة من الجزائر أثرت على الإمدادات. وقد ادعى القضاء اللبناني على 30 شخصاً في هذه القضية وتم توقيف 17 منهم على ذمة التحقيق وصدر القرار الظني في السابع من تموز واقتصرت الجرائم المنسوبة الى الموظفين الكبار في الملف بالرشوة والاخلال بالموجبات الوظيفية.

ما خبأه شهر آب للبنانيين لم يكن من ضمن السيناريوهات المتوقعة. في 4 آب هز العاصمة بيروت انفجار غير مسبوق وقع في العنبر رقم 12 من المرفأ نتيجة انفجار حوالي 2700 طن من مادة نيترات الامونيوم شديدة الانفجار المخزنة في المرفأ خلافاً للأنظمة والاصول ومعايير السلامة. اكثر من منتي قتيل ومفقود وآلاف الجرحى غصت بهم مستشفيات بيروت التي دمر اربعة منها بشكل كامل اخرجها عن العمل وجعل الناس تنتظر مضرحة بدمائها مسعفاً او طبيباً ينقذ حياتها من عبث الحكام ويخفف عنها هول الفاجعة. كما الحق الانفجار، دماراً كبيراً بمكاتب المؤسسات الاعلامية المتواجدة في وسط بيروت. كما، تسبب بإصابات عدة بين الصحافيين العاملين في هذه المؤسسات.

#بيروت_منكوبة عبارة تردد صداها عبر وسائل الاعلام والتواصل وانتشرت صور الموت والدمار. تحركت فرق الاغاثة والمبادرات المدنية بغطاء اعلامي مكثف ونقلت الفرق الاعلامية هول الكارثة وشهادات حية ومعاناة الناس. تصدر في اليوم الاول وسم #انفجار_بيروت التغريدات على تويتر وفي اليوم التالي حلّ وسم #علقوا_المشائق_الترند وحمل الناشطون القادة السياسيين جميعاً مسؤولية الكارثة والدمار وما وصل اليه الوضع من سوء.

رفع الاعلام سقف المواجهة مع الطبقة السياسية فكان كلام قاس بحق المسؤولين في مقدمات نشرات الاخبار، كما اختارت بعض وسائل الاعلام مقاطعة السياسيين من الظهور في برامجها.

سحبت MTV لقب الفخامة من رئيس البلاد وحض الاعلامي مارسيل غانم النواب الوزراء على الاستقالة وشن هجوماً عنيفاً على بعضهم. لعب الاعلام دوراً في حمل بعض النواب والوزراء على الاستقالة وصولاً الى اضطرار رئيس الحكومة اعلان استقالة الحكومة في العاشر من آب تحت ضغط الشارع والمجتمع الدولي. قبل ذلك كان مجلس الوزراء في الخامس من آب قد اعلن حالة الطوارئ لمدة اسبوعين دون مبررات قانونية وواقعية لها. هذا القرار اثار قلق كل من وسائل الاعلام من اخضاع برامجها واخبارها للرقابة والمجتمع المدني من الحد من تحركاته ونشاطاته المطلوبة حيث يحق للسلطة العسكرية العليا فرض غرامات واحالة المخالفين للمحاكمة امام المحكمة العسكرية.

دفع هول الانفجار ونتائجه الى موجة استياء عامة من المسؤولين والسياسيين ودعوات الى الاستقالة والرحيل. وجد الاعلام الوقت مناسباً لإعادة احياء برامج الصحافة الاستقصائية وفتح ملفات الفساد التي كان سبق ان عالجها في الاعوام الماضية، على امل ان يتحرك القضاء ولو لمرة واحدة فيتم محاسبة مسؤول او موظف كبير بتهم الفساد وهدر المال العام او الاثراء غير المشروع.

الواقع اللبناني والبيئة الاعلامية بشكل عام لم تساعد على ترسيخ تجربة صحافة استقصائية مهنية رائدة بالمعنى المتعارف عليه. بقيت هذه التجارب شخصية وفردية حتى ولو ابدت بعض المؤسسات الاعلامية اهتماماً بها في اوقات مختلفة تحكمها اجندات ومصالح متفرقة. كما ان بعض الملفات المعالجة اخذت بعداً واتجاهاً سياسياً من خلال استهداف سياسيين محددین ينتمون الى خط سياسي معين.

حددت الحكومة مهلة خمسة ايام من الخامس من آب لفتح تحقيق اداري بالحادث وتحديد المسؤوليات على ان يصار الى وضع كل موظف مسؤول في الإقامة الجبرية ومنعه من السفر.

مرت المهلة دون اعلام الناس بمجريات التحقيق الاداري ونتائجه وبموازاة بدء مسار التحقيق القضائي الذي باشرته النيابة العامة التمييزية وعلان عدم امكانية التحقيق مع اي من الرؤساء او الوزراء او القضاة الذين لهم علاقة بدخول مادة النيترات المتفجرة وتخزينها في المرفأ. علت اصوات المجتمع المدني الداعية لتحقيق دولي شفاف ومستقل يطال جميع المسؤولين دون تمييز.

وقد وجهت مؤسسة مهارات رسالة الى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لفتت فيها الى الانتهاكات الخطيرة للحريات العامة والوصول الى المعلومات اثر انفجار بيروت في 4 آب 2020. واهمها اعلان قيادة الجيش الطلب من وسائل الاعلام ضبط ما يطلق على منايرها من تحليلات وتكهنات ونظريات أمنية تتعلق بحادثة الانفجار، وتمديد حالة الطوارئ في 18 آب بموجب تعميم صادر عن امين عام مجلس الوزراء ودون موافقة الحكومة صاحبة الاختصاص.

وقد لفتت مهارات في رسالتها الى جملة الحقوق الاساسية التي تأثرت بشكل بالغ بالانفجار او تم انتهاكها بدءاً من اعلان حالة الطوارئ حتى الساعة، نتيجة تقاعس الحكومة عن الاستجابة لمتطلبات الكارثة والاصغاء الى مطالب الناس وتعريض حقوق اساسية للإنتهاك ومنها:

- **الحق في الوصول الى المعلومات الصحيحة** وفي الوقت المناسب سواء لناحية اجراءات الاغاثة والحماية والمساعدة والبرامج المتعلقة بحماية الفئات الضعيفة مثل الاطفال، كبار السن الاشخاص ذوي الاعاقة والاسر الفقيرة.

- **الحق في الاعلام وحماية الصحفيين** من خلال الحد من حرية التنقل وحجب المعلومات عن وسائل الاعلام وتحذيرها من نشر اية تحليلات او تأويلات تتعلق بكيفية حصول الانفجار دون الرجوع الى قيادة الجيش. كما مارست بعض الاجهزة الامنية والقضائية والرسمية سياسة بث الاخبار المضللة أو المجتزأة او المغرضة بهدف تضليل الراي العام و تسريب معلومات مجتزأة عن التحقيقات. وتعرض نحو 15 صحافياً لاعتداءات وانتهاكات عديدة على يد قوات الأمن وعناصر تابعة لحرس المجلس النيابي خلال تغطية حراك الغضب الشعبي في الثامن من آب في أعقاب الانفجار المدمر. ولم تباشر اي تحقيقات من قبل الاجهزة المختصة لمحاسبة الفاعلين ومنع الافلات من العقاب. ومنع فريق قناة MTV من الدخول الى قصر بعبداً لتغطية وقائع يوم الاستشارات لتكليف رئيس حكومة في 31 آب خلافاً للأصول المتعارف عليها.

• **الحق في التظاهر والتعبير السلمي** عن الرأي وضمان سلامة المتظاهرين الجسدية من الافراط في استعمال القوة والرصاص المطاطي والحي حيث شهد وسط بيروت في محيط البرلمان مظاهرات احتجاجية انطلقت يوم السبت 8 آب 2020 كردة فعل على انفجار المرفأ واهمال السلطة وسط مطالبة بإسقاط الحكومة واستخدمت القوى الأمنية والعسكرية القوة المفرطة تجاه المتظاهرين الذين سقط منهم عشرات الجرحى اسعف القسم الاكبر منهم من قبل فرق الاسعاف والصليب الاحمر ونقلت الاصابات البالغة الى المستشفيات وخضع بعضهم لعمليات جراحية.

وقد انحدرت الممارسات العنفية الى مستوى خطير وصل في بعض الحالات الى محاولة القتل نتيجة خطورة الاصابات في اماكن حساسة من الجسم في العين والوجه والصدر. وقد استخدم رصاص الخردق الذي يُستخدم لصيد الطيور والحيوانات البرية من قبل عناصر شرطة مجلس النواب وفقا للصور التي التقطت وشهادات المصابين التي عرضت على مختلف وسائل الاعلام وحتى الساعة لم يفتح اي تحقيق في الامر. وقد وثقت مجموعة من الاطباء عرفت "بالقمصان البيض" هذه الانتهاكات في مؤتمر صحافي عرضت فيه صوراً صادمة وشهادات حية.

حتى الساعة تفلت عناصر شرطة المجلس النيابي من العقاب والمحاسبة. هذا الجهاز مرتبط مباشرة بسلطة رئيس المجلس النيابي وتقتصر مهامه على حفظ الامن في المجلس النيابي وفق مهام يحددها رئيس المجلس النيابي غير معلن عنها. وبدلاً من فتح تحقيق شفاف حول تجاوزات هذا الجهاز ادعى رئيس المجلس النيابي على الاعلاميين والمؤسسة الاعلامية التي اثارت القضية بجرم "إثارة النعرات والقدح والذم والتحقير ونشر الأخبار الكاذبة للتعمية على التجاوزات الخطيرة، وادت هذه الشكوى الى مثول صحافيين امام النيابة العامة التمييزية للتحقيق معهم بالجرائم المنسوبة اليهم وتركوا بسندات اقامة.

• **الحق في ضمان سبل الانتصاف الفعالة وعدم الافلات من العقاب:**

تكفل المعاهدات والمواثيق الحق في الحياة وضمان سبل الانتصاف الفعالة لجميع المتضررين الذي وقعوا ضحية لأفعال وأوجه تقصير تسببت في وفاتهم وفاةً غير طبيعية أو مبكرة، وكذلك حقهم في حياة كريمة. وقد نتج عن انفجار مرفأ بيروت ازهاق ارواح العشرات من الناس بسبب اهمال جسيم من قبل المسؤولين والموظفين في الدولة كان يمكن تجنبه عبر اجراءات بسيطة توجهها القوانين المرعية الاجراء مثل اعادة تصدير المواد الخطرة او اتلافها او من خلال التصرف بيقظة واحتراز من قبل القيميين على حراسة المادة المتفجرة. وبالتالي ان مسؤولية المعنيين عن الموضوع جسيمة ولن يتمكن المجلس العدلي والقضاء اللبناني بشكل عام من انصاف الضحايا وقد اظهرت دراسة قانونية لمؤسسة مهارات اكثر من اربعة تحديات اساسية تعيق تحقيق العدالة وانصاف الضحايا ومحاكمة المسؤولين عن حصول الانفجار اهمها نظام الحصانات التي يتمتع بها الوزراء والقضاة وقادة الاجهزة الامنية وعدم صلاحية المجلس العدلي في النظر في قضايا التقصير والاهمال الوظيفي. وهذا ما دفع بالمنظمات المدنية والحقوقية المطالبة بإنشاء محكمة خاصة بموجب قانون خاص يتيح انصاف الضحايا وتحقيق العدالة ومنع الافلات من العقاب.

وفي ما يلي أبرز الانتهاكات التي سجلت بين الأول من تموز ونهاية ايلول من العام 2020:

• مضايقة الصحفيين والناشطين من قبل السلطات العامة

تستمر مضايقة الصحفيين والناشطين عبر استدعائهم للتحقيق من قبل النيابة العامة والجهزة الامنية بتهم لا تأتلف مع المبادئ الاساسية للحريات العامة في مجتمع ديمقراطي وتذكرنا بفترات القمع التي شهدتها لبنان في فترات متعاقبة (يراجع تقارير مهارات السابق الأول، الثاني، الثالث).

وشهدت الفترة من 1 تموز حتى تشرين الأول من العام 2020 استدعاء صحفيين وناشطين للتحقيق بحجج مختلفة اهمها: "مقاومة وذم القوى الأمنية"، المسّ بهيبة الباسبور اللبناني والأمن العام، تحقير موظف عام، إفشاء سرية تحقيق، وابتزاز موظف عام". وطالت الاستدعاءات واحتجاز الحرية عن هذه الفترة عاملا في مجال الاخراج، صحفيين استقصائيين، كاتب وناشر موقع الالكتروني.

كما تعرض فريق قناة MTV لمنعه من الدخول الى قصر بعيدا لتغطية وقائع يوم الاستشارات لتكليف رئيس حكومة في 31 آب. هذا المنع عزاه المكتب الاعلامي في رئاسة الجمهورية في تغريدة الى الاساءة المتكررة من القناة لرئيس الجمهورية.

ان منع فريق محدد منالصحفيين من دخول مؤسسة عامة لتغطية حدث عام يهم الجمهور وتقوم بتغطيته وسائل اعلام اخرى يشكل تمييزا ومن شأنه ان يعيق وصول شريحة من اللبنانيين الى المعلومات، اضافة الى ان قرار المنع اتخذ طابع العقوبة بحق وسيلة اعلامية والتي لا يمكن ان تصدر الا عن مرجع رسمي صالح كمجلس الوزراء بناء لتوصية من المجلس الوطني للإعلام او محكمة المطبوعات. وابرز هذه المضايقات:

• في 1 تموز 2020 استدعت معلومات الأمن العام في بعيدا المُخرج عمر ليزا، للتحقيق معه على خلفية فيديو صورّه ونشره على "فايسبوك" اعتُبر "يمسّ بهيبة الباسبور اللبناني والأمن العام". وظهر ليزا في الفيديو وهو يرمي الباسبور اللبناني في مكب النفايات. ومسح ليزا الفيديو ووقع على تعهد بعدم التعرض للأمن العام.

• في 10 تموز 2002، حققت المحامي العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضية نازك الخطيب، في محكمة بعيدا، مع الصحافي في قناة "الجديد" رياض قبيسي، بتهم "تحقير موظف عام، وإفشاء سرية تحقيق، وابتزاز"، إثر شكوى مقدمة من قبل المدير العام للجمارك بدري ضاهر، على خلفية حلقة من برنامج "فليسقط حكم الفساد".

• في 3 اب 2020، حقوق مكتب المباحث الجنائية المركزية، مع ناشر ومدير موقع مركز "سينا" الدكتور علوان أمين الدين والكاتب الدكتور رائد المصري، على خلفية شكوى "قدح وذمّ وتشهير" مقدّمة من الجامعة اللبنانية، على خلفية مقال للمصري تحت عنوان "انتصر الفساد على الوزير... فاستقال".

• في 7 اب 2020، أوقفت عناصر من الجيش، فريق عمل قناة "LBCI" الذي ضم المراسل إدمون ساسين والمصوّر بول بو عون لمدة ساعتين لدخولهما المنطقة المحظورة في المرفأ.

- في 31 اب 2020، مُنع مراسل قناة "MTV" نخلة عظيمي من دخول القصر الجمهوري، لمواكبة الإستشارات النيابية الملزمة، بحجة أن القناة "هاجمت رئيس الجمهورية ونزعت صفته الرسمية عنه وتمادت بشتمه".

دعوى السياسيين بحق الصحفيين والناشطين واستدعاءات للتحقيق

يستمر منذ 17 تشرين الثاني استدعاء الصحفيين والناشطين للتحقيق الجزائي بسبب آرائهم الشخصية والنقدية للسياسيين الذين يحتكرون السلطة ويسخرون المؤسسات لمصالحهم الشخصية ولا يكثرثون لمطالب الناس ولا يقيمون وزنا لدولة القانون او للموظفين العامين الذين يسيرون مرافق عامة مثل الطاقة والكهرباء، مصرف لبنان، الجمارك، الصحة والدواء وغيرها من الامور التي تؤثر في حياة المواطنين اليومية. هذه الطبقة السياسية وهؤلاء الموظفون العامون هم الاكثر انتقادا وخصوصا ان غالبية المرافق العامة الخدمائية تقدم اسوء الخدمات للمواطنين وتهدر المال العام، ولم تتحقق وعود الاصلاح التي وعدت بها الطبقة السياسية منذ التسعينات. كما ان كافة الخطط الحكومية للإصلاح عرقلت بسبب المناكفات السياسية بين القوى السياسية. كل هذا دفع الى حملات اعلامية بين الاطراف المتخاصمة واتهامات متبادلة. اما الصحفيون والناشطون الذين وجهوا انتقادات حول اداء الطبقة الحاكمة واثاروا الى صفقات مشبوهة واثراء غير مشروع في المرافق العامة المشار اليها والتي تكبد الدولة خسائر مالية وعجزا في الموازنة تمت مواجهتهم بدعوى جزائية من قبل السياسيين الذين يستغلون نظام الملاحقة الجزائية لقضايا القذح والذم الذي يقيد الخطاب المفيد ويضعه في خانة الخطاب التحريضي والمسيء. اهم الدعوى التي تقدم بها سياسيون وموظفون عامون بوجه الصحفيين والناشطين تأتي على الشكل التالي:

- في 24 اب 2020، تقدم المحامي علي رحال بوكالته عن رئيس مجلس النواب نبيه بري، بشكوى للنيابة العامة التمييزية، ضد قناة "MTV"، ومقدم برنامج "باسم الشعب" على القناة الاعلامي رياض طوق، والاعلامية ديماء صادق والناشط فاروق يعقوب وآخرين، بتهم "إثارة النعرات، والقذح والذم والتحقير، ونشر الأخبار الكاذبة"، على خلفية حلقة من البرنامج، إتهمت شرطة مجلس النواب بإطلاق الرصاص المطاطي على المتظاهرين الذين نزلوا للاحتجاج بعد انفجار مرفأ بيروت.

- في 25 اب 2002، تقدم وكيل النائب جبران باسيل، بدعوى أمام المحكمة الابتدائية في بيروت بحق الإعلامية ديماء صادق، بتهمة "بث إشاعات وأخبار كاذبة مقصودة بهدف إيهام الرأي العام بوجود مسؤولية ودور مزعومين لباسيل في انفجار المرفأ، وتعمد حرف مسار التحقيقات القضائية وتضليل الرأي العام عبر نشر معلومات كاذبة".

- في 15 أيلول 2020، استدعت النيابة العامة التمييزية كل من الاعلامية ديماء صادق والاعلامي رياض طوق والناشط فاروق يعقوب للتحقيق على اثر الدعوى القضائية المقدمة ضدهم من رئيس مجلس النواب نبيه بري بتهم "إثارة النعرات، والقذح والذم والتحقير، ونشر الأخبار الكاذبة"، على خلفية حلقة من البرنامج، إتهمت شرطة مجلس النواب بإطلاق الرصاص المطاطي على المتظاهرين، الذين نزلوا للاحتجاج بعد انفجار مرفأ بيروت.

- في 18 ايلول استدعى مكتب المباحث الجنائية المركزية الصحافي والكاتب نوفل ضو للاستماع إلى إفادته بسبب شكوى مقدّمة من وزير الصحة حمد حسن، على خلفية تغريدات على "تويتر" تتعلّق بالأدوية الإيرانية وكيفية دخولها إلى لبنان من دون موافقة المختبرات الأوروبية.
- في 20 ايلول 2020، استدعت المحكمة العسكرية الراقص ألكسندر بوليكييفيتش للمثول أمامها، بتهمة "مقاومة وذم القوى الأمنية"، على خلفية مشاركته في تظاهرة أمام مصرف لبنان في شهر كانون الثاني 2020.
- في 25 ايلول 2020، تقدّمت وزيرة الطاقة والمياه السابقة ندى بستاني بدعوى قضائية بحق قناة "أم تي في" ممثلة برئيس مجلس إدارتها ميشال المر، ومقدم برنامج "باسم الشعب" على القناة الإعلامي رياض طوق، ومنسق المرصد اللبناني للفساد شارل سابا، بتهم "القدح والذم والتحقيق"، على خلفية حلقة تم عرضها بتاريخ 23 أيلول الحالي، والتي تناولت الصفقات في وزارة الطاقة وشبهات فساد وسوء إدارة.
- في 28 ايلول 2020، تقدّم عضو كتلة "لبنان القوي" النائب سيزار أبي خليل، بدعوى قضائية بحق قناة "أم تي في" ممثلة برئيس مجلس إدارتها ميشال المر، ومقدم برنامج "باسم الشعب" على القناة الإعلامي رياض طوق، ومنسق المرصد اللبناني للفساد شارل سابا، وكل من يظهره التحقيق شريكاً أو فاعلاً أو متدخلًا، بتهم "القدح والذم والتحقيق"، على خلفية حلقة من برنامج باسم الشعب تم عرضها بتاريخ 23 أيلول الحالي، تناولت الصفقات في وزارة الطاقة وشبهات فساد وسوء إدارة.
- في 29 ايلول 2020، حقق مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية، مع الصحافيين نوفل ضو وأسعد بشارة، إثر شكوى مقدمة من عضو كتلة "لبنان القوي" النائب سيزار أبي خليل في العام 2017، على خلفية تغريدات لضو وبشارة تتعلق بملف البواخر ووزارة الطاقة.

الاعتداءات على صحافيين وناشطين من قبل جهات مدنية او تعمل بغطاء امني

عدا عن تجاوزات قوى الامن في التعرض بالضرب والاعتداء على الصحافيين كان لافتا عدد الاعتداءات التي قامت بها قوى حزبية وعناصر أمنية على الصحافيين والناشطين. وهذا مؤشر خطير من شأنه تهديد امن الصحافيين خلال تنقلهم وتغطيتهم للأحداث، ولم يقتصر الامر على ذلك انما شملت الاعتداءات محاولة اسكات الاراء المعارضة كما حصل في 3 تموز مع المحامي الناشط واصف الحركة حيث اعتدى عليه بالضرب المبرح أربعة أشخاص مجهولين أثناء خروجه من مبنى إذاعة "صوت لبنان" في الأشرفية، استطاعت القوى الامنية في وقت لاحق التعرف على هوية المعتدين وتوقيفهم. ابرز هذه الاعتداءات:

- في 1 تموز 2020، اعتدت عناصر من جهاز أمن المطار على الصحافيين، بالضرب والدفع على كل من مراسل قناة "سكاي نيوز" سلمان العنداري وزميله المصوّر في القناة محمد حنون، ومراسل موقع "النشرة" محمد سلمان، ومصوّر صحيفة "الأخبار" مروان طحطح، ومصوّر صحيفة "دايلي ستار" حسن شعبان، ومصوّر موقع "مستقبل ويب" حسام شبارو، أثناء تغطيتهم إعادة فتح مطار رفيق الحريري الدولي والمؤتمر الصحافي لوزير الصحة حمد حسن ووزير الأشغال العامة والنقل ميشال نجار داخل حرم المطار.

- في 3 تموز 2020، اعتدى أربعة أشخاص مجهولون، بالضرب المبرح على المحامي الناشط واصف الحركة، أثناء خروجه من مبنى إذاعة "صوت لبنان" في الأشرفية. وتبين ان المعتدين على الحركة هم من عناصر حماية الوزير رمزي مشرفية.
- في 8 تموز 2020، تعرض الصحافي حسين شمس لاعتداء من بعض العناصر الحزبية التابعة لـ "حزب الله"، أثناء تواجده في منطقة صفير في الضاحية الجنوبية لبيروت، وقاموا بتهديده بالقتل في حال دخل إلى المنطقة، بسبب انتقاده للحزب في مواقفه ومنشوراته على "فايسبوك".
- في 14 تموز 2020، اعتدى شاب على رئيس تحرير موقع "U news" الصحافي محمد قليب، بالضرب المبرح أثناء تغطيته تظاهرة ضد إزالة التعدييات في منطقة الأوزاعي.
- في 8 اب 2020، هدد وسام شريم، شقيق وزيرة المهجرين غادة شريم، في تسجيل صوتي، بحرق قناة "MTV" وضرب مقدم برنامج "صار الوقت" الإعلامي مارسيل غانم.
- في 8 اب 2020، تم الاعتداء على 14 صحافياً ومصوراً وتقنياً أثناء تغطية التظاهرات في بيروت بحسب مؤسسة سمير قصير "سكايز". فقد استهدفت عناصر من مكافحة الشغب مصوّر منصة "ميغافون" مكرم الحلبي برصاصة مطاطية في ساقه، فيما اعتدت عناصر من الجيش بالضرب بأعقاب البنادق والعصي على كل من المصوّرة الحرة ريتا قبلان ومراسل قناة "الجزيرة" إنكليزية تيمور أزهرى، أثناء تغطيتهم المواجهات بين القوى الأمنية والمتظاهرين في وسط بيروت.
- وأصيب فريق عمل قناة "LBCI" الذي ضم المراسل إدمون ساسين والمصور بيار موسى، ومصور قناة "MTV" فادي سكاف، ومراسلة قناة "الجديد" راشيل كرم بالاختناق الشديد نتيجة تنشقهم الغاز المسيل للدموع بالقرب من مبنى بلدية بيروت.
- بينما تمّ استهداف فريق "newsgate" للخدمات الإعلامية والإخبارية الذي ضمّ كلاً من المصوّرين والتقنيين ستيفانو روحانا وبيار بطرس ورونالد جورجيو فيتش وجورج مارون وسركيس كشيبيان مرتين وبشكل مباشر بقنابل مسيئة للدموع من قبل عناصر مكافحة الشغب أمام جامع محمد الأمين في وسط بيروت.
- وأصيب كل من مصوّر قناة "MTV" فادي سكاف ومراسل قناة "LBCI" إدمون ساسين بحجر في رأسه بشكل مباشر أثناء تغطيتهما المواجهات بين عناصر مكافحة الشغب وبين المتظاهرين في ساحة رياض الصلح. في حين، أصيبت مراسلة قناة "الجديد" ليال بو موسى بحجر في رأسها أثناء تغطيتها التدافع بين عناصر الجيش ومتظاهرين أمام وزارة الخارجية في الأشرفية.
- واعتدت عناصر من حركة "أمل"، بالضرب المبرح على مراسل جريدة "النهار" اسكندر خشاشو، أثناء تغطيته تطورات الأحداث في منطقة بشارة الخوري، كما صادرت هاتفه ومسحت الصور والفيديوهات التي التقطها، ثم أعيد الهاتف إليه من قبل مسؤول من الحركة بعد تدخل عناصر من الجيش.
- في 15 اب 2020، اعتدى عنصر من حرس بلدية بيروت بالضرب المبرح على مصوّر صحيفة "الجمهورية" سمير عبد المسيح، ما أدى إلى إصابته بكسور ورضوض في أنحاء مختلفة من جسمه، كما هدّده بالقتل، أثناء تغطيته الصحافية على مقربة من شركة كهرباء لبنان في محلة مار مخايل.

- في 15 اب 2020، أقدم أحد العاملين في جمعية "تكافؤ على تهديد مصور موقع "النشرة" محمد سلمان وضرب الكاميرا بيده لمنع من التصوير، أثناء تغطيته توزيع المساعدات في منطقة الكرنطينا.
- في 16 اب 2020، تعرضت مراسلة قناة "MTV" زينة باسيل، لحملة تحريض وتهديد على مواقع التواصل الاجتماعي، بعد نشر مقطع فيديو يُظهر سيدة تتهجم عليها خلال بثها رسالة على الهواء من أمام مرفأ بيروت، حيث قالت لها "صهيونية انتي والقناة صهيونية يا حيوانة لو بتقولوا الحقيقة انتم مش لبنانية"، بينما ردت هي بتسكير باب سيارة السيدة المذكورة والعودة لإكمال رسالتها.
- في 4 ايلول 2020، اعتدى عدد من المتظاهرين، على فريق عمل قناة "الجديد" الذي ضم المراسلة ليال سعد والمصور سمير أسمر، في منطقة مرفأ بيروت أثناء تغطيتهما ذكرى مرور شهر على الانفجار الذي دمر المرفأ ومحيطه والأحياء المجاورة، واعتدوا بالضرب على أسمر، على خلفية تقرير كان قد عُرض في إحدى نشرات المحطة حول من يقوم بأعمال شغب وتخريب في بيروت.
- في 12 ايلول 2020، أصيب مراسل محطة الـ LBCI إدمون ساسين خلال تغطيته تظاهرة في محيط القصر الجمهوري في بعبدا. وعاد ساسين لأكمال رسالته بعدما أجريت له الإسعافات اللازمة.
- في 14 ايلول 2020، اعتدى عنصر أمن مسلح باللباس المدني بالضرب على المصور في صحيفة "النهار" نبيل اسماعيل، أثناء تغطيته الإشكال الذي حصل بين مناصري حزب "القوات اللبنانية" وحرس المركز الرئيسي لـ "التيار الوطني الحر" في ميرنا الشالوحي.

حجب مواقع الكترونية

- في 22 تموز 2010، حجبت المديرية العامة للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات اللبنانية، الموقع الإلكتروني "ش.م.ل" (shin.mim.lam) بصورة فورية، وإضافة جملة "قد حجب الموقع بناء لأمر القضاء اللبناني" لنشره اسماء محامين في قاعدة بياناته، وذلك بناءً على إحالة قاضي الأمور المستعجلة في بيروت في 16 حزيران الماضي، على خلفية شكوى مقدمة من نقابة المحامين بحجة "خرق لخصوصية المحامين".

تعهدات الصمت لطلاب الجامعة اللبنانية وسلب حريتهم الشخصية في التعبير

- في 7 ايلول 2020، أصدر رئيس الجامعة اللبنانية فؤاد أيوب تعميماً حمل الرقم 34 يفرض على الطلاب الجدد توقيع تعهد يتضمن في أحد بنوده "عدم التعرض لسمعة الجامعة" على مواقع التواصل أو عبر أية وسيلة من وسائل النشر المرئي أو المقروء أو المسموع أو المعلوماتي. وبعد عدة أيام تراجع أيوب عن التعميم إياه، عبر إعادة توضيحه، مقرأً بعدم وجود حاجة لتوقيع الطلاب أي تعهد بهذا الشأن.

أضرار المؤسسات الإعلامية في انفجار مرفأ بيروت

خلف الانفجار الكبير في مرفأ بيروت يوم الثلاثاء 4 اب، دماراً كبيراً لمكاتب المؤسسات الإعلامية المتواجدة في وسط بيروت. كما، تسبب الانفجار بإصابات عدة بين الصحفيين العاملين في هذه المؤسسات. هذه الإصابات كان يمكن ان تكون أكبر، لولا ان الكثير من هذه المؤسسات طبقت نظام العمل من المنزل بسبب فايروس كورونا، وان توقيت الانفجار كان بعد ساعات العمل الرسمية في معظم هذه المؤسسات.

- **النهار:** أكبر هذه الاضرار لحقت بمبنى جريدة النهار في وسط بيروت بحكم قرابه من المرفأ. تسببت الاضرار في إغلاق المكاتب في الوقت الحالي، لصعوبة العمل فيها. كما نتج عن الانفجار اصابة 15 صحافياً وموظفاً في مكاتب النهار، والاصابات تراوحت بين طفيفة ومتوسطة. وعمل الصحفيين في الجريدة مستمر، ولكن من المنازل.
- **العربي الجديد:** تضررت معظم المكاتب في جريدة العربي الجديد بحكم تواجد مركزها في منطقة الجميزة. ولم تكن هناك اصابات سوى اصابات طفيفة لصحافيين خارج المكاتب، لأن الجريدة طبقت نظام العمل من المنزل بسبب انتشار فايروس كورونا.
- **الشركة السعودية للنشر:** تضررت مكاتب الشركة السعودية للنشر بشكل كبير لدرجة صعوبة العمل فيها حالياً، والتي تتضمن جريدة الشرق الاوسط، الاندبندنت العربي، ومجلة سيدتي. وهذه المكاتب كانت خالية بعد تطبيق نظام العمل من المنزل بسبب انتشار فايروس كورونا.
- **الجديد:** بعض الاضرار لحقت بمكاتب قناة الجديد بسبب الانفجار، وقد تم اصلاحها في اليوم التالي، حيث عاد العمل بشكل طبيعي. لكن أصيب مراسل قناة "الجديد" حسان الرفاعي والمصور جهاد زهري أثناء تغطيتهما لأحداث الحريق والانفجار في مرفأ بيروت. كانت إصابة الرفاعي في رأسه خطيرة، ولا يزال في المستشفى. بينما خضع زهري لتقطيب بالرأس بعد رضوض كبيرة تعرض لها وغادر المستشفى فوراً.

طالت الاضرار ايضا مكاتب المؤسسات الإعلامية الاجنبية، بحكم تواجد معظمها في وسط بيروت المنطقة الاقرب للمرفأ.

- **أسوشيتد برس:** اضرار بليغة طالت مكتب وكالة "أسوشيتد برس" في وسط بيروت، وبالرغم من خلو المكتب من الموظفين اثناء الانفجار، الا ان الانفجار تسبب بإصابة 4 صحافيين من الوكالة بحكم سكنهم في مناطق قريبة من الانفجار. لكن الاضرار لم تؤثر على سير العمل بحكم ان العاملين في المكتب، والبالغ عددهم 15 يعملون من المنزل بسبب كورونا.
- **"سي ان ان":** تضرر مكتب القناة بشكل بالغ وانهارت الواجهات الزجاجية، لكن لم يتسبب بأي اصابة بين العاملين في المكتب.
- **"بي بي سي نيوز عربي:** تضررت مكاتب بي بي سي العربي الواقعة في "ساحة رياض الصلح" وسط بيروت جراء الانفجار. وأدى الانفجار الى إصابة الصحافية مريم التومي، التي كانت متواجدة لوحدها في المكاتب لحظة الانفجار. أما العمل فقد كان مستمر منذ أشهر من المنازل بسبب جائحة كورونا.

- **رويترز:** تضرر مكتب وكالة رويترز في ساحة رياض الصلح ايضا، وتسبب الانفجار في اصابة 2 من الصحفيين العاملين.
- **الجزيرة:** اضرار بالغة اصابت مكتب قناة الجزيرة قرب ستاركو في وسط بيروت، والعمل جاري لإصلاحها. لكن لا اصابات بين الصحفيين والموظفين العاملين في المكتب والذي يبلغ عددهم 22.
- **الحرّة:** اضرار بالغة اصابت مكاتب قناة الحرّة في رياض الصلح. وأدى الانفجار الى اصابة صحافية بإصابات طفيفة كانت متواجدة في المكتب خلال الانفجار. وقد تم تجهيز الغرفة الاقل تضررا داخل المكتب من اجل استمرار عمل فريق الاخبار. اما باقي الصحفيين العاملين في قسم البرامج فهم يعملون من منازلهم في الفترة الماضية بسبب فايروس كورونا.
- **سكاي نيوز عربية:** تعرضت غرفتي النقل المباشر والاستديو في مكتب سكاي نيوز عربية في ساحة رياض الصلح الى اضرار بالغة. لكن لا اصابات بين الصحفيين العاملين في المؤسسة.